



The Phenomenon of Delayed Marriage in Contemporary Libyan Society: An Analytical Theoretical Study in Light of Sociological Theories

Asma Ahmed Elkabti *

Department of Sociology, Faculty of Arts, University of Benghazi, Libya

ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع الليبي المعاصر: دراسة نظرية تحليلية في ضوء النظريات
السوسيولوجية

أسماء أحمد الكبتي *

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: asmaa.alkubti@uob.edu.ly

Received: March 29, 2026

Accepted: May 07, 2026

Published: May 29, 2026

Abstract:

Contemporary societies have witnessed significant social, economic, and cultural transformations that have fundamentally altered social value systems and triggered key shifts in marriage patterns, most notably the phenomenon of delayed marriage at first marriage. This study presents an analytical theoretical overview of this phenomenon, examining its core concepts, types, and the main socio-economic and cultural factors influencing it. Utilizing a descriptive-analytical methodology, the scientific material is systematically gathered and analyzed within a logical framework to explore the phenomenon from a sociological perspective. Structurally, the study analyzes delayed marriage through four major sociological lenses: Functionalist Theory, Social Change Theory, Feminist Theory, and the Economic Theory of Marriage. It further classifies the phenomenon into two primary categories: optional delay, which is driven by individual desires for higher education, career establishment, and financial empowerment; and compulsory delay, which is imposed by external societal constraints, poverty, inflation, unemployment, and housing crises. Furthermore, the study investigates the multifaceted impacts of delayed marriage, highlighting positive aspects like personal growth and marital maturity, alongside negative consequences including psychological pressures, social stigma, narrowed marital choices, and demographic imbalances such as declining fertility rates and aging populations. The paper concludes that delayed marriage is a complex, globally widespread phenomenon resulting from overlapping factors that disrupt traditional family functions. Based on these insights, it offers a set of strategic recommendations, including implementing targeted youth economic policies, enhancing community awareness to reduce wedding costs, and integrating delayed marriage into broader population policies to preserve social and family stability.

Keywords: Delayed marriage, Contemporary society, Socio-economic factors, Cultural transformations, Sociological theories.

المخلص

شهدت المجتمعات المعاصرة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة أثرت جوهرياً على منظومة القيم الاجتماعية وأحدثت تغييرات هامة في أنماط الزواج، ومن أبرزها ظاهرة تأخر سن الأفراد عند الزواج الأول. تقدم هذه الدراسة إطلالة نظرية تحليلية على هذه الظاهرة، منطوقة إلى مفاهيمها الأساسية، وأنواعها، وأهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة فيها. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع المادة العلمية وسردها بشكل منظم وضمن إطار منطقي لتحليل الظاهرة من منظور سوسولوجي. ومن الناحية البنوية، تحلل الدراسة تأخر سن الزواج عبر أربع اتجاهات سوسولوجية رئيسية وهي: النظرية الوظيفية، ونظرية التغيير الاجتماعي، والنظرية النسوية، والنظرية الاقتصادية للزواج. كما تصنف الظاهرة إلى نمطين أساسيين: التأخر الاختياري الناجم عن رغبة الفرد في تحقيق طموحاته التعليمية والمهنية والتمكين المالي، والتأخر الإجباري الذي تفرضه القيود المجتمعية الخارجية مثل الفقر، والتضخم، والبطالة، وأزمة السكن. علاوة على ذلك، تبحث الدراسة في الآثار المتعددة الأبعاد لتأخر سن الزواج، مبرزة الجوانب الإيجابية مثل نمو الشخصية والنضج الزواجي، إلى جانب التداعيات السلبية التي تشمل الضغوط النفسية، والوصم الاجتماعي، ومحدودية فرص الاختيار، والاختلالات الديموغرافية المتمثلة في انخفاض معدلات الخصوبة وتزايد شيخوخة السكان. وتخلص الورقة إلى أن تأخر سن الزواج ظاهرة معقدة وواسعة الانتشار عالمياً ناتجة عن عوامل متداخلة تؤدي إلى اضطراب بعض وظائف الأسرة التقليدية. وبناءً على هذه الرؤى، تقدم الدراسة جملة من التوصيات الاستراتيجية، منها وضع سياسات اقتصادية موجهة للشباب، وتعزيز الوعي المجتمعي لتخفيض تكاليف الزواج، وإدماج قضية تأخر سن الزواج ضمن السياسات السكانية العامة لضمان الاستقرار الاجتماعي والأسري.

الكلمات المفتاحية: تأخر سن الزواج، المجتمع المعاصر، العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التحولات الثقافية، النظريات السوسولوجية.

أولاً: مقدمة الدراسة

يعد الزواج من أقدم وأهم العلاقات الاجتماعية التي عرفها الإنسان؛ فهو نظام شرعي واجتماعي يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع، وبما يضمن الحفاظ على النسل واستمرارية الحياة البشرية في إطار مؤسسي مستقر. ولذلك، يمثل الزواج اللبنة الأولى في تكوين الأسرة التي تشكل بدورها النواة الأساسية لبناء المجتمع، والتي يتحقق من خلالها الاستقرار النفسي والعاطفي والاجتماعي للأفراد. ونظراً لهذه المكانة المحورية، حظيت مؤسسة الزواج والأسرة باهتمام بالغ عبر التاريخ الإنساني في مختلف المجتمعات، سواء التقليدية منها أو الحديثة، وظل هذا النظام وثيق الارتباط بالبنى القانونية والاقتصادية والثقافية السائدة في كل مجتمع.

ويكتسب عمر الفرد عند الزواج الأول أهمية علمية وبحثية خاصة في ميدان علم الاجتماع والدراسات الديموغرافية؛ نظراً لتأثيره المباشر على العديد من الظواهر الاجتماعية والسكانية. فعمر الأفراد عند الزواج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدلات النمو السكاني، وتوزيع الشرائح العمرية في المجتمع بين الأطفال والشباب والكهول. كما يتداخل تحديد سن الزواج مع الأطر القانونية والدينية للمجتمعات التي تعنى بتحديد العمر الشرعي لأهلية الزواج وتحمل مسؤولياته؛ ضماناً لتأسيس أسرة صالحة وقادرة على البقاء، فضلاً عن ارتباطه بالمحددات الثقافية التي ترسم السن المناسبة للارتباط. ورغم أن معظم الثقافات الإنسانية والتاريخية—ولا سيما الثقافة العربية والإسلامية—قد حثت على الزواج المبكر؛ فإن التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعاصرة أدت إلى تغيير ملموس في متوسط السن المتعارف عليها عند الزواج الأول. هذا التغيير المتسارع جعل من الفهم السوسولوجي لظاهرة تأخر سن الزواج ضرورة علمية ملحة؛ نظراً

لتداعياتها المتشابكة التي تمس البناء المجتمعي في أبعاده السكانية والصحية والثقافية والاقتصادية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليله وفهمه في ضوء المنظورات والنظريات السوسولوجية.

ثانياً: تحديد موضوع الدراسة ومشكلتها

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة وجذرية شملت مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وانعكست آثارها بشكل مباشر على بنية مؤسسة الزواج والأسرة. ومن أبرز الظواهر التي أفرزتها هذه التحولات، وغدت محط اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية، تبرز ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمعات المعاصرة، على حد سواء في الدول المتقدمة أو النامية. فبعد أن كان الزواج المبكر هو الاتجاه السائد والمفضل لدى الأجيال السابقة في كثير من المجتمعات، ظهر في العصر الراهن اتجاه متزايد نحو إرجاء هذه المرحلة الحياتية الهامة وتأخير سن الزواج الأول لدى الجنسين.

والمجتمع العربي الليبي—شأنه شأن بقية المجتمعات المعاصرة—لم يكن بمعزل عن هذه التحولات؛ حيث شهد ارتفاعاً ملحوظاً في متوسط سن الزواج لدى الذكور والإناث على حد سواء. وتكتسب هذه الظاهرة خصوصية سوسولوجية في البيئة الليبية؛ نظراً لأن طبيعة المجتمع الثقافية والدينية تشجع مبدئياً على التبكير بالزواج. ومن الناحية التشريعية، حدد القانون الليبي سن اكتمال أهلية الزواج ببلوغ سن العشرين، مع إجازة الإذن القضائي بالزواج قبل هذا السن في حالات الضرورة أو المصلحة المعتبرة، وفقاً لما نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم 10 لسنة 1984 بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وأثارهما. أما من المنظور الثقافي السائد في المجتمع الليبي، فقد كان السن المتعارف عليه للزواج يمتد من منتصف العقد الثاني وحتى منتصف العقد الثالث للمرأة (أي من 15 إلى 25 سنة)، ومن منتصف العقد الثالث وحتى منتصف العقد الرابع للرجل (أي من 25 إلى 35 سنة). وبناءً على هذه المعايير الثقافية المقارنة، أصبح مفهوم تأخر سن الزواج في المخيال الاجتماعي الليبي يشير إجرائياً إلى تجاوز المرأة لعمر الثلاثين عاماً، وتجاوز الرجل لسن الخامسة والثلاثين دون ارتباط.

وقد كان الزواج التقليدي هو النمط الأكثر شيوعاً واستقراراً في المجتمع الليبي، حيث كان الاختيار يتم غالباً عبر وساطة الأهل، وكان مجال الاختيار متاحاً أمام الشاب وأسرته بشكل أوسع مقارنة بالفتاة التي كانت تُدفع في كثير من الأحيان للموافقة إذا ما حظي المتقدم بقبول والدها. ومع انفتاح المجتمع الليبي على مظاهر التحديث، والارتفاع المتسارع في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، والانخراط الواسع للجنسين في سوق العمل، وتنامي الطموحات المهنية والشخصية؛ برزت معايير جديدة واشترطات مستحدثة لاختيار شريك الحياة. هذا التحول البيئي يعكس تغييراً عميقاً في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالزواج؛ إذ لم تعد الظاهرة مجرد نتاج لقرار فردي، بل هي محصلة لتداخل معوقات اقتصادية واجتماعية وهيكلية أثرت على الجاهزية المتكاملة للشباب، وأعاققت قدراتهم على تلبية المتطلبات المادية والاجتماعية لتأسيس الأسرة. ونتيجة لذلك، أرجأ الكثير من الشباب—رغم بلوغهم السن القانونية والثقافية المحددة—خطوة اتخاذ قرار الزواج، مما نتج عنه ارتدادات سلبية على الاستقرار الأسري والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة العلمية إلى إجراء دراسة تحليلية معمقة تسعى إلى استكشاف العوامل المتداخلة والآثار المترتبة على هذه الظاهرة.

وعليه، يتحدد هدف الدراسة الحالي في فهم ظاهرة تأخر سن الزواج وتحليلها في المجتمع المعاصر، والوقوف على أبعادها في ضوء النظريات السوسولوجية؛ بغية صياغة إطار نظري وتصور تفسيري متكامل، وتقديم مقترحات وتوصيات عملية للحد من آثارها. وتتفرع عن هذا الهدف التساؤلات الرئيسية الآتية:

1. ما المفهوم السوسولوجي لتأخر سن الزواج؟ وما هي أبرز تصنيفاته؟
2. ما العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الكامنة وراء بروز ظاهرة تأخر سن الزواج؟
3. ما الآثار والتداعيات الاجتماعية المترتبة على تأخر سن الزواج في المجتمع؟

ثالثاً: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إجراء مراجعة نظرية سوسولوجية شاملة ومعقدة لظاهرة تأخر سن الزواج. وتتأسس المنهجية على جمع المادة العلمية وتصنيفها، ثم عرضها وتفنيدها وفق تسلسل فكري ومنطقي منظم، مع إسقاط هذه المعطيات على الأطر والنظريات السوسولوجية المعتمدة في علم الاجتماع؛ وذلك بهدف الوصول إلى فهم علمي رصين يربط الظاهرة بأسبابها الهيكلية وعواملها المجتمعية المتعددة.

رابعاً: التحديد المفاهيمي للدراسة

- **مفهوم الزواج:** يُعرف الزواج سوسولوجياً بأنه نظام اجتماعي يقنن وينظم العلاقة بين الرجل والمرأة وفق مجموعة من القواعد والضوابط الاجتماعية والثقافية والقانونية المقررة، ويهدف أساساً إلى تشكيل الأسرة وضمان استمرار البناء المجتمعي (الحسن، 1985).
- **مفهوم تأخر سن الزواج:** تعددت التعريفات العلمية لهذا المفهوم؛ حيث يُعرف بأنه "ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول مقارنة بالسن السائد والقيم المتواضع عليها اجتماعياً داخل المجتمع الواحد" (محروس، 2013، صفحة 560). كما يعرفه قنديل وريحان (2013) بأنه بلوغ الشاب أو الفتاة سناً معينة دون ارتباط، وهو السن الذي يفترض فيه أن يكون الفرد قادراً على تحمل المسؤوليات والأدوار الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية المقترنة بمؤسسة الزواج. وفي السياق ذاته، يشير الصعيدي (2025) إلى أن تأخر سن الزواج يمثل الارتفاع التصاعدي في متوسط العمر الذي يتزوج فيه الأفراد لأول مرة مقارنة بالمعدلات الزمنية للأجيال السابقة. وبناءً على ما تقدم، يمكن استخلاص أن تأخر سن الزواج يعني تجاوز الفرد المدى الزمني المتوقع والمتعارف عليه للارتباط داخل نسق المجتمع طبقاً للمعايير الثقافية السائدة. ورغم أن السن المناسب يعد متغيراً نسبياً يختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات، إلا أن هذا الإجراء بات يشكل ظاهرة اجتماعية عالمية واسعة الانتشار لدى الجنسين في العصر الحديث؛ مدفوعاً بمتغيرات تعليمية، ومهنية، واقتصادية، وثقافية متسارعة تؤثر بشكل مباشر في تشكيل الجاهزية والاستعداد التام للزواج والنهوض بأعبائه. ولم تعد هذه الظاهرة مقتصرة على مجتمع بعينه، بل غدت سمة عالمية ترصدها المؤشرات الديموغرافية والإحصائية الدولية، وعلى رأسها مؤشر "متوسط العمر عند الزواج الأول (Mean Age at First Marriage)" والذي يسجل ارتفاعاً مطرداً في مختلف دول العالم (الصعيدي، 2025).
- **مفهوم المجتمع المعاصر:** يُقصد به نمط الحياة والواقع الاجتماعي الراهن الذي يعيش فيه الأفراد ويتفاعلون ضمنه، وهو نتاج للتطور التاريخي للحضارة الإنسانية وتراكم معارفها عبر القرون. ويتميز هذا المجتمع بسمات بنوية فريدة أحدثتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، مما جعل مجتمع التقني ووسائل التواصل الاجتماعي المعاصر يختلف نوعياً وكلياً عن الأنماط المجتمعية التقليدية السابقة (شماطة، 2025). كما يبرز تميز المجتمعات المعاصرة في تنامي مستويات الترابط والاعتماد المتبادل بين مختلف أجزاء النظام العالمي في أبعادها السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، على نحو غير مسبوق في التاريخ البشري (فتح الله، 1999). وتدخّل هذه المجتمعات ضمن ما يصطلح عليه سوسولوجياً بعصر "ما بعد الحداثة"؛ نظراً للتحوّلات المتسارعة الناتجة عن الطفرات العلمية التي حولت العالم إلى قرية كونية صغيرة، وأسهمت في تفكيك وإعادة صياغة مكونات البناء الاجتماعي التقليدي والتحول نحو أبنية حديثة وعولمية. ونتيجة حتمية لهذه التحوّلات البنوية، تغير المنظور الثقافي والقيمي المنظم لنظام الزواج والأسرة؛ حيث تراجعت بعض الأنماط التقليدية التي كانت تحتل على الزواج المبكر والإنجاب المرتفع، لتحل محلها قيم واتجاهات مستحدثة تمنح الأولوية للتعليم والتمكين الفردي، مما ساعد على اتساع نطاق ظاهرة تأخر سن الزواج وتجذرها.

خامساً: التوجه السوسولوجي للدراسة

يمكن مقارنة وفهم أبعاد ظاهرة تأخر سن الزواج من خلال اتجاهات ونظريات سوسولوجية رئيسية على النحو التالي:

1. **النظرية الوظيفية (Functionalist Theory):** تنطلق هذه النظرية من فرضية مفادها أن المجتمع يتكون من نسق من النظم والمؤسسات المترابطة والمتكاملة، حيث يؤدي كل نظام وظيفة محددة تسهم في الحفاظ على توازن الاستقرار الاجتماعي واستمراره. ومن هذا المنظور، يعتبر الزواج مؤسسة اجتماعية جوهرية مناطاً بها تحقيق الاستقرار العاطفي، والتكامل البنائي، وتنظيم العلاقات الاجتماعية بما يضمن التوازن العام للمجتمع (شماطة، 2025). وبناءً عليه، فإن تأخر سن الزواج يمثل خللاً وظيفياً مؤقتاً في هذا النسق؛ نظراً لأنه يعطل الأدوار التقليدية للأسرة ويؤدي إلى تداعيات تؤثر على وظائف النظم الأخرى كالنظام الديموغرافي والاقتصادي.
2. **نظرية التغيير الاجتماعي (Social Change Theory):** تقدم هذه النظرية تفسيراً يربط الظاهرة مباشرة بالتحويلات البنوية والهيكلية التي طرأت على الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات. وترى أن عمليات التحديث، والتحضر، والتوسع في التعليم، وتغير منظومة القيم الفردية أسهمت مجتمعة في إعادة تشكيل وتوجيه خيارات الأفراد نحو توقيت الزواج وتكوين الأسرة. وفي هذا السياق، يوضح غيدنز (Giddens, 2009) أن خروج المرأة إلى سوق العمل، وتبدل أنماط الحياة والعيش الحديثة، قد أدى بصورة مباشرة إلى إعادة ترتيب الأولويات الحياتية، وبالتالي الارتفاع المطرد في متوسط العمر عند الزواج الأول.
3. **النظرية النسوية (Feminist Theory):** تُقارب النظرية النسوية ظاهرة تأخر سن الزواج بالتركيز على التحويلات الجذرية التي طرأت على مكانة المرأة وأدوارها داخل البناء الاجتماعي الحديث. فمع ارتفاع مستويات التعليم العالي للإناث، ومشاركتهم الواسعة في مجالات العمل المختلفة، وتنامي وعيهم بحقوقهم وتطلعاتهم الذاتية؛ تغيرت أولوياتهم الاجتماعية والأسرية. وتؤكد تونغ (Tong, 2009) أن سعى المرأة المعاصرة نحو تحقيق الاستقلال المالي والنجاح المهني وإثبات الذات قبل الارتباط قد أسهم بشكل حاسم في إعادة تعريف مفهوم ومؤسسة الزواج وتوقيته الزمني، وتفكيك الأدوار التقليدية النمطية التي كانت تحصر المرأة في الساحة المنزلية المبكرة.
4. **النظرية الاقتصادية للزواج (Economic Theory of Marriage):** تحلل هذه النظرية قرار الإقدام على الزواج بوصفه قراراً عقلانياً يعتمد على حسابات التكلفة والعائد، ويتأثر مباشرة بالقدرة المالية والموارد الاقتصادية المتاحة للأفراد لتأسيس وحدات أسرية جديدة. ووفقاً لطروحات بيكر (Becker, 1981)، فإن المتغيرات الاقتصادية الضاغطة—مثل ارتفاع تكاليف المعيشة، وتقشي البطالة، وتدني الأجور، وأزمات السكن الحادة—تعد من المسببات المباشرة لإرجاء وتأخير سن الارتباط. فبينما يعجل الاستقرار المالي وتوافر الفرص الوظيفية الجيدة من قرار اتخاذ شريك الحياة، يؤدي العجز الاقتصادي والتضخم إلى تأخير قسري للزواج، مما يجعل المحدد المادي متغيراً حاسماً في ديناميات الزواج وتوقيته.

سادساً: تصنيفات وأنماط تأخر سن الزواج

تتخذ ظاهرة تأخر سن الزواج في ضوء المراجعات السوسولوجية نمطين رئيسيين هما:

1. **تأخر سن الزواج الاختياري (Voluntary/Optional Delay):** يمثل هذا النمط قراراً إرادياً واعياً يتخذه الفرد بمحض إرادته الحرة؛ كونه يرتبط بخصوصيته وتوجهاته الشخصية والعاطفية التي لا يسمح للآخرين بالتدخل فيها. (Abu Saleh, 2013) ويحدث هذا التأجيل الطوعي عندما يختار الشاب أو الفتاة إرجاء مشروع الزواج مؤقتاً في سبيل تركيز الطاقات والجهود نحو بلوغ تطلعات تعليمية (كالدراسات العليا)، أو تحقيق مكاسب مهنية واقتصادية، أو تعزيز مكانة اجتماعية معينة (رحيمة، 2014). ويرى الغزاوي والعوادة ودبابنة (2020) أن هذا التوجه يمنح الأفراد شعوراً بالاستقلالية والحرية الذاتية، والانعتاق المؤقت من ثقل المسؤوليات والالتزامات الأسرية المبكرة، مما يجعلهم ينشغلون كلياً بتطوير الذات وبناء المسار المهني. وينبثق هذا النمط بقوة في المجتمعات المعاصرة نتيجة لتغير القيم الثقافية التي باتت تولي تقديراً كبيراً للتمكين الفردي ورفع سقف المعايير الشخصية والتوقعات المطلوبة في شريك الحياة المستقبلية.

2. تأخر سن الزواج الحتمي أو الإجباري (Involuntary/Compulsory Delay) يُقصد به الإرجاء القسري المفروض على الشباب من الجنسين نتيجة لوجود عوائق وظروف قاهرة تحيط بهم في بيئتهم المجتمعية، وتحول دون قدرتهم على الارتباط الفعلي رغم توفر الرغبة الصادقة لديهم في الزواج. (Jaballah, 2015) وتتمثل هذه الظروف القسرية في الأزمات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية كعدم القدرة على توفير المهر وتكاليف الزواج الباهظة، والبطالة، وعدم توفر المسكن الملائم، أو لوجود التزامات أسرية عائلية قاهرة تمنع الفرد من الاستقلال (رحيمة، 2014). وفي هذا السياق، يجد الفرد نفسه مدفوعاً نحو التأخير تحت وطأة الضغوط البيئية الخارجة عن نطاق سيطرته، مما يدفعه إلى محاولة كفاح هذه المعوقات تدريجياً لتقليص حدتها حتى يتمكن—مستقبلاً—من تحقيق غايته في الاستقرار الأسري.

أولاً: العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج

ترتبط ظاهرة تأخر سن الزواج بشبكة معقدة ومتداخلة من المتغيرات الهيكلية؛ إذ لم تعد هذه الظاهرة مجرد نتاج لقرارات فردية معزولة، بل هي محصلة لتفاعلات متبادلة بين عوامل اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، أفرزتها سياقات التحديث والمعاصرة، ويمكن تفصيلها على النحو التالي:

1. العامل الاقتصادي (Economic Determinants)

يمثل العامل الاقتصادي أحد أبرز المحددات البنوية المؤثرة في إرجاء سن الزواج الأول؛ حيث يشكل توفر الدخل الشهري المستقر وفرص العمل الآمنة الركيزة الأساسية للإقدام على تأسيس الرابطة الزوجية. ولما كانت المسؤولية التمويلية للزواج والأسرة ترتبط شرعاً وقانوناً و عرفاً بالرجل في المجتمعات العربية— بما فيها المجتمع الليبي— فإن اتخاذ قرار الارتباط يظل رهيناً بمدى جاهزيته المادية وقدرته على تحمل الأعباء المالية المترتبة على ذلك (الزغبي، 2014).

وفي هذا السياق، تؤثر الأزمات الاقتصادية الهيكلية سلباً على فرص الشباب؛ إذ تصنف البطالة بوصفها العائق الأول؛ نظراً لأن شح الفرص الوظيفية في الوقت الراهن يدفع قطاعاً واسعاً من الشباب إلى تأجيل مشروع الزواج أو إلغائه كلياً من حساباتهم الأنية، فالعجز عن كسب العيش يعني تلقائياً العجز عن تلبية الحد الأدنى من تكاليف المهر والتجهيز. وتتفاقم هذه المعضلة بفعل مشكلة تدني الأجور والتضخم النقدي، والتي تجعل الرواتب المتاحة غير متناسبة مطلقاً مع الارتفاع المتصاعد في تكاليف المعيشة ومتطلبات التأسيس (الغزاوي والعاودة ودبابنة، 2020).

علاوة على ذلك، يرتبط قرار الزواج بالقدرة على تأمين المسكن المستقل؛ حيث يشكل غياب الاستقرار السكني، والارتفاع الحاد في أسعار العقارات وإيجارات الشقق، عائقاً جغرافياً ومادياً مباشراً يفرض التمديد القسري لفترة العزوبية (العيصوي، 2004). هذا الضغط المادي المعقد يدفع الكثير من الشباب نحو الاقتراض والوقوع في شرك الديون المصرفية والالتزامات المالية طويلة الأجل، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرار الأسرة الناشئة مستقبلاً، ويغدو مصدراً دائماً للتوترات والخلافات الزوجية (Alснаad, 2013).

إن اتساع رقعة الفقر وضعف الإمكانيات المادية يمثلان حجر عثرة أمام الجيل الشاب؛ إذ يعوق انخفاض الدخل العام قدرة الأفراد على الموازنة بين متطلبات المتجر الاجتماعي والالتزامات الأسرية اللاحقة، مما يلجئهم إلى الإرجاء الحتمي حتى تتحسن مؤشراتهم المالية الشخصية (عوض، 2016). فالشباب في المجتمعات الحديثة يعتمدون سلوكاً عقلانياً يقوم على حساب التكلفة والعائد؛ حيث يقارنون بدقة بين كلفة المهر، والأثاث، والنفقة المستدامة، وبين قدراتهم الشرائية الفعلية، ويحجمون عن الارتباط عند شعورهم بالعجز عن تحقيق الاستقرار المالي. (Oppenheimer, 1988) ومن جهة أخرى، يلقي هذا المتغير بظلاله على قرارات الفتيات أيضاً؛ حيث يبرز تدني المستوى المادي للشباب المتقدم للخطبة كأحد الأسباب الرئيسة لرفض الارتباط، رغبةً من المرأة في تأمين عيش كريم يضمن لها الحفاظ على مستوى اقتصادي واجتماعي ملائم. (Sittan, 2013)

ورغم الطابع القسري للجانب المادي، فإن تأثير العامل الاقتصادي قد يتخذ مساراً اختيارياً في بعض الأحيان؛ ويتجلى ذلك في ميل بعض الشباب من الجنسين إلى تأخير الزواج طواعيةً رغبةً منهم في التركيز

على التمكين الاقتصادي الذاتي، وبناء الثروة الشخصية، وتحقيق طموحات مهنية رفيعة، والوصول إلى مراكز قيادية في قطاعات الأعمال والوظائف قبل الدخول في التزامات مؤسسة الأسرة (Bulut & Gundogdu, 2022).

2. العوامل الاجتماعية والثقافية (Socio-Cultural Factors)

تشكل العوامل الاجتماعية والثقافية نسقاً متشابكاً من القيم والمعايير التي تعيد صياغة السلوك الزواجي وتوقيتها في المجتمع المعاصر، وتتضح معالمها في الآتي:

أ. **تغير القيم الثقافية نحو مؤسسة الزواج:** ركزت المنظومة الثقافية التقليدية في المجتمعات العربية تاريخياً على ربط القيمة الاجتماعية والمكانية للمرأة بالزواج المبكر والإنجاب الكثيف، في ظل بناء بطريركي (أبوي) يمنح الرجل وحده سلطة القرار والوصاية المطلقة، ويعامل المرأة كقاصر اجتماعياً تُقيد حقوقها في التعليم المستقل أو العمل خارج النطاق المنزلي (الزريبي، 2014). بالمقابل، أحدثت المعاصرة تحولاً جوهرياً في هذه البنية القيمية؛ فلم يعد الزواج غاية حتمية تطلب فور بلوغ النضج البيولوجي، بل استحالة مشروعاً مؤجلاً مشروطاً بتحقيق الاستقلال الفردي والذاتي. وقد ساعد الانفتاح الثقافي العالمي على تفكيك التصورات النمطية، وإعادة صياغة النظرة التقليدية للنوع الاجتماعي (الجنس)، مما أسهم في رفع معدلات سن الزواج للجنسين على حد سواء (Inglehart & Baker, 2000).

ب. **تأثير وسائل الإعلام والتدفق المعلوماتي عبر شبكات التواصل:** تمثل وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي أدوات عولمية بالغة الأثر في تعديل الموروث الثقافي؛ إذ أتاحت هذه المنصات الرقمية مساحات واسعة للاحتكاك الثقافي العابر للحدود، والتماهي مع النماذج السلوكية الغربية. وقد أسهم هذا التدفق في تعزيز النزعة الفردية، وتقديس الخصوصية والحرية الشخصية، فضلاً عن تكريس الأنماط الاستهلاكية. أدت هذه البيئة المتغيرة إلى بناء تصورات مثالية محدثة عن مؤسسة الزواج، ورفعت سقف الشروط والتوقعات النرجسية المرتبطة باختيار الشريك، مما أطال بالتبعية زمن البحث والتدقيق وسهل الوقوع في العزوبية المؤقتة (معوض، 2023). كما أدى الانفتاح والاتصال الثقافي إلى تسرب أفكار ورؤى حول العلاقات الثنائية بين الرجل والمرأة تخرج عن الأطر التقليدية؛ حيث باتت بعض الاتجاهات الحديثة تحبذ ضرورة وجود مساحات مسبقة من الصداقة والتعارف المعمق قبل الارتباط الرسمي؛ بدعوى تمكين كل طرف من فهم شخصية الآخر، مما يسهم في تأخير سن الارتباط المقنن. (Hasan, 2009)

ج. **التحول البيئي والتحديث الديموغرافي:** يعد التغير الاجتماعي المتسارع—المقترن بالطفرات التكنولوجية وثورة المعلومات—المفسر الهيكلي الأساسي للظاهرة؛ إذ واكب المجتمعات العربية تحول عميق في الأدوار والمراكز الاجتماعية، تمثل في الاستثمار الكثيف في رأس المال البشري عبر التعليم، واتساع نطاق مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي. هذه التغيرات أعادت ترتيب سلم الأولويات الحياتية لدى الشباب؛ ليتقدم تحقيق الذات، والحصول على الشهادات العليا، والاستقرار المهني، على قرار الاستقرار الأسري (العيسوي، 2004). كما أن تراجع الضغوط الاجتماعية والقرابية التقليدية بفضل العولمة وفر مساحة واسعة من التسامح المجتمعي مع فكرة العزوبية الطوعية وتمديد مساحتها الزمنية بناءً على رغبة الفرد الحرة (الزغبى، 2014).

د. **انحسار دور الأسرة الممتدة واختلاف معايير الاختيار:** أدى الاختفاء التدريجي للأسرة الممتدة وظهور الأسرة النووية في المجتمعات العربية إلى إلقاء عبء قرار الزواج وتكاليفه كاملاً على كاهل الشاب بمفرده. ففي الماضي، كان الزواج يدار بوصفه شأنًا عائلياً تضامنياً؛ تسهم فيه الأسرة الممتدة بدءاً من انتقال الزوجة الصالحة، مروراً بتقديم الدعم المالي الشامل والماوى، وصولاً إلى الرعاية التنشئية للأطفال وتسوية النزاعات (الصعدي، 2025). وفي الواقع المعاصر، تزامناً مع استقلالية الشباب وتوسع قنوات الاختلاط في مجالات التعليم العالي والعمل، ظهرت معايير اختيار ذاتية وشديدة التعقيد تقوم على التوافق الفكري والمهني. هذه التوقعات المثالية زادت من صعوبة العثور على الشريك المتوافق، مما جعل عملية البحث تستغرق سنوات إضافية تؤدي بالضرورة لتأخر سن الزواج (الصعدي، 2025).

هـ. التمكين التعليمي والمهني للمرأة: يصنف خروج المرأة العصرية إلى ميادين التعليم العالي وسوق العمل كأحد أقوى المحركات السوسولوجية لتأخير سن الارتباط وتراجع معدلات الخصوبة الكلية. ففي الأنماط المجتمعية التقليدية، كان ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث يرتبط طردياً بالتبكير في الزواج وارتفاع معدلات المواليد (الطيب، 2012). ومع النصف الثاني من القرن العشرين—وتحديداً منذ ستينيات القرن الماضي—سجلت معدلات انخراط المرأة في القوة العاملة قفزات تاريخية على مستوى العالم. وإذا كان خروج المرأة للعمل قد ارتبط تاريخياً في فترات سابقة بدوافع اضطرارية قسرية كالحاجة المادية الماسة، أو الترمل، أو الطلاق؛ فإن توظيف المرأة في العقود الأخيرة غدا ظاهرة بنيوية عامة تشمل كافة الفئات النسائية، بغض النظر عن الحالة الزوجية أو الأسرية (وارتون، 2014). إن الاستغراق في التعليم الأكاديمي والتمكين المهني أعاد صياغة وعي المرأة؛ حيث منحت الأولوية لبناء استقلالها المالي عن سلطة الرجل وإثبات كفاءتها المهنية، مما أدى في المحصلة إلى ترحيل العمر القياسي للزواج الأول (Giddens, 2009). ونظراً لحدائث هذا التحول التحرري، فإن الاندفاع نحو العمل قد اتخذ أحياناً مسارات مكثفة استهلكت سنوات العمر الخصبة للمرأة في سبيل إثبات الذات والمشاركة التنموية، مما وضعها في حالة صراع أدوار بين طموحها الوظيفي وبين أدوارها الأسرية التقليدية كزوجة وأم (حماد، 2012). كما واكب هذا التمكين ظهور اتجاهات فكرية تتبنى المساواة الكاملة في الحقوق والحريات والفرص، مما دفع المرأة إلى الكفاح لنيل هذه الحقوق والتحرر من الهيمنة الذكورية التقليدية، وهو ما غير نظرتها الكلية وجعلها أكثر تشدداً في قبول شروط عقد الزواج التقليدي (وارتون، 2014).

ثانياً: الآثار الاجتماعية لتأخر سن الزواج

غدت ظاهرة ارتفاع سن الزواج واقعاً ديموغرافياً وسوسولوجياً مهيمناً في معظم بلدان العالم؛ إذ تشير الإحصاءات الدولية إلى أن أكثر من نصف الزوجات في المجتمعات المتقدمة باتت تعقد رسمياً بعد تجاوز سن الثلاثين (Carroll, 2017)، ترافقاً مع تراجع عام ومطرد في معدلات الزواج الكلية على مستوى العالم خلال العقود الأخيرة (Maharaj & Shangase, 2020) ويدرك علماء الاجتماع أن هذه الظاهرة تعد إفرازاً طبيعياً لمتطلبات الحياة المعاصرة وتحديات التحديث التي تفرض التواءم مع قيم الإنجاز، والتعليم، والفردية؛ وهي ظاهرة ذات أبعاد ثنائية تحمل في طياتها تداعيات إيجابية وأخرى سلبية (Bulut & Gundogdu, 2022).

1. الآثار الإيجابية (Positive Consequences)

من المنظور البنائي الحديث، يتداخل تأخر سن الزواج مع فرص تدعيم رأس المال البشري ونمو الشخصية؛ حيث يتيح الإرجاء الزمني للأفراد—ولا سيما النساء—مساحة كافية للاستثمار في الذات، ومواصلة التعليم الأكاديمي، ونيل درجات الدراسات العليا، وتحقيق الاستقرار المهني دون الانكفاء المبكر على الأعباء الوالدية والمنزلية التي تعيق التطور المعرفي والمهني (Haotanto, 2016). كذلك، يسهم التقدم النسبي في العمر في تعزيز مستوى النضج العقلي والانفعالي والسلوكي لدى الطرفين؛ مما ينعكس إيجاباً على عقلانية عملية الاختيار، والابتعاد عن العاطفية الاندفاعية، الأمر الذي يرفع من فرص تحقيق التوافق الزوجي المستدام ويقلل من احتمالات التفكك الأسري لاحقاً (Haotanto, 2016) ومن جهة أخرى، يوفر التوقيت المتأخر للزواج منافع متصلة بالتمكين الاقتصادي؛ فالأفراد يستثمرون سنوات العزوبية في مراكمة الخبرات المهنية وتحسين الملاءة المالية، وتأسيس قاعدة مادية متينة تضمن للأسرة الجديدة جودة حياة مرتفعة وقدرة أعلى على مواجهة الأزمات المادية (Karamat, 2016).

2. الآثار السلبية (Negative Consequences)

على صعيد آخر، تترتب على ظاهرة تأخر سن الزواج تداعيات سلبية عميقة تمس البناء النفسي للأفراد والهيكل الديموغرافي للمجتمع، وتتمثل في الآتي:

أ. **تصاعد الضغوط النفسية والاجتماعية والوصم:** لا يزال المجتمع العربي ينظر إلى الزواج المبكر باعتباره القناة الشرعية والاجتماعية الوحيدة لتحقيق الرشد والاستقرار؛ ولذا يواجه الأفراد الذين يتأخر سن زواجهم سلباً من الضغوط العائلية والاجتماعية والتساؤلات المستمرة حول أسباب تأخرهم، مما

يولد لديهم شعوراً بالاغتراب، والقلق النفسي، واهتزاز التوافق الاجتماعي (العيسوي، 2004). وتتضاعف هذه المعاناة من خلال آلية "الوصم الاجتماعي (Social Stigmatization)" "المسلطة على المرأة تحديداً؛ حيث يصنف تأخرها في الارتباط كإخفاق وفشل في تمثيل الأدوار الجندرية المتوقعة، مما قد يدفعها صوب الانكفاء الاجتماعي والعزلة تقادياً للإحراج (محروس، 2013).

ب. **تعقد فرص الاختيار والاضطرار للبدائل غير التقليدية:** مع تقدم العمر، تضيق الخيارات المتاحة أمام الأفراد تدريجياً نتيجة لنقص أعداد غير المتزوجين في الشريحة العمرية المقابلة. هذا الانحسار يدفع بعض المتأخرين والمتأخرات إلى تقديم تنازلات بنيوية، والقبول بصيغ زواج تفتقر إلى التكافؤ العمري أو الاجتماعي، كأن تقبل الفتاة بالزواج من رجل يكبرها بفارق سن شاسع، أو تقبل بوضع الزوجة الثانية (تعدد الزوجات)، أو يتم اللجوء إلى الزواج من أجنبى خارج النسق الثقافي المحلي. وتغدو هذه الأنماط زيجات قائمة على "الاضطرار والضرورة الاجتماعية" لكسر حالة العزوبية، بدلاً

من أن تتأسس على التوافق العاطفي والاجتماعي الحر. (Oppenheimer, 1988)

ج. **الاختلالات الديموغرافية والتركيبية:** تتجلى أخطر الآثار السلبية للظاهرة في ارتداداتها على البنية السكانية؛ حيث يسهم تأخر السن عند الزواج الأول في الانخفاض الحاد والمباشر لمعدلات الخصوبة الكلية (Fertility Rates) وتراجع معدلات النمو السكاني الطبيعي؛ نظراً لاقتطاع جزء ثمين من سنوات القدرة البيولوجية على الإنجاب لدى النساء، وهو ما يهدد الوظيفة الإنجابية الرئيسة للأسرة (Wrekat, 2006). كما تؤدي الظاهرة إلى نقشي العزوبية المطولة في الهيكل السكاني، مما يحدث

إرباكاً في التوازن العددي بين فئات المتزوجين وغير المتزوجين (عبد العاطي، 2010).

إن الاستمرار التصاعدي في انخفاض معدلات الخصوبة يؤدي على المدى الطويل إلى تشويه "الهرم السكاني" للمجتمع؛ حيث تضيق قاعدته نتيجة لنقص المواليد والجيل الناشئ، مقابل اتساع أجزائه الوسطى والعليا. هذه الديناميكية تفقد المجتمع تدريجياً نحو معضلة "شيخوخة السكان (Population Aging)"، ونقص القوى العاملة الشابة القادرة على قيادة عجلة الإنتاج والتنمية (الزغبى، 2014). ويضاف إلى ذلك، أثر الظاهرة في إحداث "فجوة جيلية معرفية وثقافية" واسعة بين الآباء والأبناء؛ فالفارق العمري الكبير بين الجيلين يسهم في صعوبة التواصل الثقافي، وضعف قنوات التفاهم والانسجام الإنساني، مما يعيق عمليات التنشئة الاجتماعية السليمة داخل الأسرة المتأخرة. (Bulut & Gundogdu, 2022)

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أسفرت المراجعة النظرية والتحليل السوسولوجي لظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع المعاصر عن صياغة جملة من النتائج والمخلصات العلمية المحورية، والتي يمكن استعراضها ومناقشتها على النحو التالي:

1. **التحول القيمي وما بعد الحداثة كإطار تفسيري:** أظهرت النتائج أن تأخر سن الزواج قد استحال ظاهرة اجتماعية وبنيوية مهيمنة في معظم المجتمعات المعاصرة؛ بوصفه نتاجاً حتمياً للتحويلات الهيكلية المرتبطة بمرحلة "ما بعد الحداثة". وتتطابق هذه النتيجة مع طروحات نظرية التغيير الاجتماعي لغيدنز (Giddens, 2009)، حيث أدى التحديث والتسارع التكنولوجي إلى إحلال قيم مستحدثة تؤكد على النزعة الفردية (Individualism)، والاستقلالية الذاتية، والتوسع في الحريات الشخصية، مدفوعاً بتنامي ثقافة الاستهلاك والتدفق الإعلامي الرقمي المعاصر (معوذ، 2023). هذا التغيير في البنية الفوقية للمجتمع ساعد على تراجع النظرة التقليدية للزواج بوصفه واجباً اجتماعياً وقيمة ثقافية مبكرة، ليصبح مشروعاً مؤجلاً مرهوناً بتحقيق الذات، ونيل الطموحات الأكاديمية العليا، وتأمين الجاهزية المالية المستقلة والمساواة الجندرية (Baker, & Inglehart, 2000). وأدى ذلك بالتبعية إلى إعادة تشكيل معايير الاختيار، ورفع سقف التوقعات المثالية لشريك الحياة، مما أطال زمن العزوبية الطوعية.

2. **الخلل الوظيفي البنيوي وتراجع الأدوار الأسرية:** من منظور النظرية الوظيفية (Functionalist Theory)، يمثل نظام الزواج الركيزة الهيكلية لتنظيم العلاقات البيولوجية والاجتماعية وتوزيع الأدوار الوالدية وفق تتابع عمري منضبط يضمن توازن النسق المجتمعي واستقراره (شماطة،

2025). وبناءً عليه، كشفت الدراسة أن تأخر سن الزواج يفرز خللاً وظيفياً يؤدي إلى اضطراب المنظومة الأسرية؛ نظراً للتداعيات الديموغرافية السلبية المترتبة عليه، وفي مقدمتها الانخفاض الحاد في معدلات الخصوبة، وظهور فجوة جيلية ومعرفة شاسعة بين الآباء والأبناء تعيق عملية التوافق والتواصل الثقافي (Gundogdu, 2022 & Bulut). يضاف إلى ذلك أن انشغال الأم المعاصرة بالمسارات التعليمية والمهنية الطويلة يقلص من مساحات الرعاية الوالدية المباشرة، مما يؤثر سلباً على كفاءة التنشئة الاجتماعية للأطفال، ويزعزع توازن المجتمع ديموغرافياً وسوسولوجياً.

3. **التمكين النسوي وإعادة ترتيب الأولويات الحياتية:** يتضح في ضوء المنظور النسوي (Feminist Theory) أن الظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحويلات الجذرية التي طرأت على المركز القانوني والاجتماعي للمرأة المعاصرة (Tong, 2009). فبعد أن كانت الثقافات التقليدية تشجع على التكبير بزواج الفتيات وحصرهن في الفضاء المنزلي والإنجابي، وتأطير حقوق المرأة العربية والليبية قديماً في قطاعات تعليمية محدودة أو مهن خدمية نمطية تركز "العزل المهني الذكوري"؛ أحدث العصر الحالي طفرة وعي قادت الإناث نحو إعادة ترتيب أولوياتهن الحياتية. ونتج عن ذلك طفرة في معدلات الالتحاق بالدراسات العليا، وسعي حثيث نحو التمكين الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي المستقل، مما غير النظرة البطريركية الكلاسيكية لعقد الزواج، وجعل الفتاة الليبية أكثر تمسكاً بتحقيق كيانه المعرفي والمهني قبل الارتباط الأسري (حماد، 2012؛ وارتنون، 2014).

4. **هيمنة وتداخل المحددات الاقتصادية الهيكلية:** أكدت مؤشرات الدراسة تداخل العوامل الثقافية والاجتماعية مع المتغيرات المادية، إلا أنه بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية للزواج لبيكر (Becker, 1981)، يظل المتغير الاقتصادي هو المحرك الأكثر حسماً وتأثيراً في تأخير الجاهزية الفعلية للارتباط؛ نظراً للارتفاع المطرد في الكلفة التأسيسية للمؤسسة الأسرية. وفي ظل الأزمات الهيكلية المعاصرة، يواجه الجيل الشاب—ولا سيما في البيئة الليبية والعربية—معوقات قسرية حادة، مثل تقشي البطالة، وتدني القوة الشرائية للأجور، وأزمة السكن الخائفة (الغزالي والعوادة ودبابة، 2020). ولم تقتصر الأزمة على العجز عن توفير المتطلبات الأساسية (كالمأوى اللائق والدخل الثابت المستدام) بل امتدت لتشمل المتطلبات الثقافية والمظهرية المتمثلة في غلاء المهور، وإقامة حفلات الزفاف الباذخة التي تفرضها ثقافة الاستهلاك والوجاهة الاجتماعية؛ مما جعل الاستعداد المادي للزواج ضرباً من المحال أمام فئات الشباب الفقراء ومحدودي الدخل، دافعاً إياهم نحو التأخير الإجباري القسري (Alsnaad, 2013؛ عوض، 2016).

5. **التداعيات المركبة وثنائية الأثر (الفرد والمجتمع):** كشف التحليل السوسولوجي لظاهرة تأخر سن الزواج عن أبعاد مركبة؛ فبينما تحمل الظاهرة جوانب إيجابية محدودة تتعلق بفرص الاستثمار في رأس المال البشري، والتمكين المهني، وتطوير الذات، والنضج الانفعالي والعقلي المحفز للاختيار العقلاني (Haotanto, 2016؛ Karamat, 2016)؛ إلا أن ارتداداتها السلبية تفوق إيجابياتها بكثير. وتتجلى هذه السلبيات في تصاعد الضغوط النفسية وآليات الوصم الاجتماعي المسلطة على المتأخرين، ولا سيما الفتيات، مما يولد لديهن مشاعر الإحباط والعزلة (محروس، 2013). كما تسهم الظاهرة في تعقيد قنوات الاختيار الزوجي نظراً لضيق البدائل المتاحة مع تقدم السن، مما يضطر الأفراد للقبول بصيغ زواج تفتقر للتكافؤ، أو اللجوء للزواج من الأجنبي، أو القبول بتعدد الزوجات كبديل اضطراري (Oppenheimer, 1988). وعلى المستوى الكلي، أفرزت الدراسة أثراً ديموغرافياً بالغة الخطورة تشمل انخفاض معدلات الخصوبة، وتباطؤ النمو السكاني، وتشويه الهرم الديموغرافي نحو "شيخوخة السكان" المتسارعة ونقص القوى الشابة (الزغبى، 2014؛ Wrekat, 2006). علاوة على ذلك، يتسبب الإنجاب المتأخر في مخاطر صحية جمة للمرأة والطفل كالتشوّهات الخلقية، فضلاً عن تعميق الفجوة الجيلية التي تهدد بتفكك النسيج الأسري والاجتماعي؛ في حين كان يمكن للمجتمع تحقيق مكتسبات تطوير الذات والنجاح المهني للشباب في إطار مؤسسة الزواج نفسها عبر مهارات تنظيم الحياة المشتركة.

ثانياً: توصيات الدراسة

في ضوء المخلصات النظرية والنتائج التحليلية المستخلصة التي ناقشت ظاهرة تأخر سن الزواج وعواملها المتشابكة في المجتمع المعاصر، تتقدم الدراسة بالحزم الإجرائية والتوصيات الاستراتيجية الآتية:

1. **صياغة سياسات تمكينية اقتصادية موجهة للشباب:** يتعين على صنّاع القرار الاقتصادي والتنموي إدماج احتياجات الجيل الشاب ضمن الخطط الوطنية؛ من خلال تفعيل برامج تشغيل وطنية تحد من معدلات البطالة الهيكلية، ورفع مستويات الحد الأدنى للأجور لتتواءم مع التضخم، فضلاً عن تبني مشروعات إسكانية مدعومة وميسرة للشباب المقبلين على الزواج؛ لتذليل العوائق المادية الرئيسية أمامهم.

2. **تفعيل الشراكة والمحاضن الحكومية والأهلية للرعاية الاجتماعية:** حث المؤسسات العامة والخاصة على تبني برامج دعم مالي وعيني للمقبلين على الزواج والمتأخرين عنه، انطلاقاً من مبدأ "المسؤولية الاجتماعية" للمؤسسات، وتأسيس صناديق وطنية تضامنية تمنح قروضاً حسنة بلا فوائد وتساهم في تخفيف العبء المادي التأسيسي للأسرة الناشئة.

3. **إعادة صياغة الوعي الثقافي ومكافحة الأنماط الاستهلاكية:** تكثيف المبادرات التوعوية والحملات التثقيفية عبر المنصات الإعلامية والمؤسسات التعليمية والأكاديمية؛ لترسيخ ثقافة الاعتدال، ومكافحة السلوكيات المظهرية الباذخة المرتبطة بحفلات الزفاف والتجهيز، والحد من الضغوط الاجتماعية التي تفرضها العادات والتقاليد الاستهلاكية الدخيلة.

4. **مأسسة الإرشاد والتوجيه الأسري عبر محددات التوافق:** تعزيز أدوار الأسرة والمؤسسات القربية في تشجيع ودعم زواج الأبناء في سن الشباب، وحث ثقافة تبسيط الاشتراطات، وترسيخ معايير التوافق الفكري والنفسي والاجتماعي في اختيار شريك الحياة كبديل عن التعقيد ورفع سقف الشروط المادية والمثالية التعجيزية.

5. **تفعيل دور الخطاب الديني التنويري:** توجيه المؤسسات الدينية ومنابر الوعظ نحو تصحيح المفاهيم الثقافية المرتبطة بالزواج في ضوء المقاصد الشرعية الإسلامية؛ بوصفه سكناً ومودة ورحمة واستقراراً ديموغرافياً، ونشر التعاليم النبوية التي تحث على تيسير المهور وتبسيط التكاليف، وإرساء معايير الدين والخلق والصلاح كأساس لبناء الأسرة المستدامة.

6. **تطوير شبكات الدعم النفسي والاجتماعي التخصصية:** تفعيل مراكز واستشارات الإرشاد النفسي والأسري لتقديم دورات تأهيلية إلزامية للمقبلين على الزواج؛ لرفع وعيهم بالحقوق والواجبات المتبادلة وتنمية مهارات حل النزاعات، إلى جانب توفير وحدات رعاية نفسية داعمة للشباب والفتيات الذين تجاوزوا السن القياسي للزواج؛ لمساعدتهم على مجابهة الضغوط البيئية والوصم الاجتماعي، وتعزيز توافقه النفسي مع واقعهم.

7. **تمكين المرأة وتدعيم مهارات إدارة "صراع الأدوار":** تصميم برامج ومبادرات مؤسسية ومجتمعية تستهدف مساعدة المرأة المعاصرة على تحقيق التوازن والمواءمة الإيجابية بين طموحاتها الأكاديمية والمهنية المشروعة وبين دورها الأسري الطبيعي كزوجة وأم؛ للحد من ظاهرة التأخر الاختياري المفرط لسن الزواج، وتدريب المرأة العاملة على آليات التوفيق والتكامل بين أدوارها التنموية والأسرية بما يضمن استقرارها النفسي والاجتماعي.

8. **تشجيع البحوث السوسولوجية والميدانية المعمقة في البيئة المحلية:** ضرورة قيام الأقسام العلمية في الجامعات والمراكز البحثية الليبية—ولا سيما قسمي علم الاجتماع بجامعة بنغازي وبنو وليد—بتكثيف البحوث والمخططات الميدانية لرصد ظاهرة تأخر سن الزواج كميّاً وجغرافياً؛ لتحديد التباينات الإحصائية بين الأقاليم (الشرق، الغرب، الجنوب) وبين البيئات الحضرية والريفية، بما يسهم في تزويد صنّاع السياسات بقواعد بيانات دقيقة وفاعلة لحصر الظاهرة وعلاجها.

9. **إدماج المعطيات الزوجية ضمن السياسات السكانية الشاملة:** التوصية بالتعامل مع ظاهرة تأخر سن الزواج بوصفها متغيراً ديموغرافياً حيوياً ذا أبعاد استراتيجية؛ لما له من تداعيات مباشرة على

الهيكل السكاني، ومعدلات الخصوبة الكلية، وهيكل العمالة، وإدماج هذه القضية ضمن الخطط القومية للسكان لضمان الحفاظ على حيوية وشباب الهرم الديموغرافي واستقراره على المدى الطويل.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- [1] الحسن، إحسان محمد. (1985). *العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي* (ط. 2). دار الطليعة.
- [2] حماد، نور الهدى. (2012). *المشكلات الاجتماعية في منظور تنظيم المجتمع*. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة طرابلس، كلية الآداب، (3).
- [3] رحيمة، شوقي. (2014). *تأخر سن الزواج بين الإجماع والاختيار*. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، (15)6، 113-124.
- [4] الزريبي، سعاد ناجي. (2014). *العنف ضد النساء: دراسة سوسولوجية عن العنف الموجه من الرجل نحو المرأة* (ط. 2). منشورات دار الحكمة.
- [5] الزغبي، أحمد. (2014). *الأسرة والتغير الاجتماعي في المجتمعات العربية*. دار الفكر.
- [6] شماطة، عبد الناصر. (2025). *الموجز في النظرية الاجتماعية المعاصرة* (ط. 2). منشورات دار المصدر.
- [7] الصعيدي، أحمد مجدي. (2025). *تأخر سن الزواج: تحليل سوسولوجي لأسبابه وتداعياته المجتمعية*. مجتمع فكر <http://mojtamaafikr.com>.
- [8] الطيف، منصور عمارة. (2012). *ظاهرة التخلف في البلدان النامية*. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة طرابلس، كلية الآداب، (3).
- [9] عبد العاطي، السيد. (2010). *علم الاجتماع العائلي* (ط. 3). دار المعرفة الجامعية.
- [10] عوض، شريف محمد. (2016). *أثر ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج: دراسة اجتماعية لاقتصاديات الزواج في قرية مصرية*. *حوليات آداب عين شمس*، (1)44، 185-246.
- [11] العيسوي، عبد الرحمن محمد. (2004). *علم النفس الاجتماعي* (ط. 1). دار الراتب الجامعية.
- [12] الغزاوي، منال، والعاودة، أمل، ودبانة، عبير. (2020). *العزوبية من منظور جندي: دراسة ميدانية تحليلية في مدينة عمان*. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، (7)34، 1195-1222.
- [13] فتح الله، ناهد سيف. (1999). *حركة ما بعد الحداثة وانعكاسها في الفكر الاجتماعي في مصر* [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة]. مستودع أطروحات كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.
- [14] القانون رقم 10 لسنة 1984 بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وأثارهما. (1984). *الجريدة الرسمية*، المجمع القانوني الليبي.
- [15] قنديل، سميرة أحمد، وريحان، الحسيني رجب. (2013). *العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج في المجتمع المصري: دراسة ميدانية في مدينة المنصورة*. مجلة بحوث التربية النوعية، (23)، 122-154.
- [16] محروس، محمد أنور. (2013). *الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتأخر سن الزواج: دراسة سوسولوجية*. *المجلة العلمية لكلية الآداب بجامعة دمياط*، (1)2، 555-585.
- [17] محروس، محمد عبد الظاهر. (2013). *مشكلات الشباب الاجتماعية* (ط. 3). دار المعرفة الجامعية.
- [18] المرشد، مراد عبد الرحمن. (2019). *برنامج مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الضغوط الحياتية الناتجة عن تأخر سن الزواج*. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، (1)27، 320-355.
- [19] معوض، محمود معوض. (2023). *اتجاهات الشباب الجامعي نحو معايير اختيار شريك الحياة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة مطبقة على المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها*. *دراسات في الخدمة الاجتماعية*، (64)3، 625-658.
- [20] وارتنون، إيمي. (2014). *علم اجتماع النوع: مقدمة في النظرية والبحث* (هاني خميس عبده، مترجم؛ ط. 1). المركز القومي للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 2005).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- [21] Abu Salah, M. (2013). Factors affecting age at first marriage in Nablus Governorate. *An-Najah University Journal for Research (Humanities)*, 27(1), 31-52.
- [22] Alsnaad, J. (2013). Marriage delay among university youth: Field study on a sample of Damascus University students. *Damascus University Journal*, 23(2), 15-45.
- [23] Becker, G. S. (1981). *A treatise on the family*. Harvard University Press.
- [24] Bulut, S., & Gundogdu, A. (2022). The positive and negative effects of late marriage. *International Journal of Social Science and Humanity*, 11(4), 1-8.
- [25] Carroll, J. (2017). *Delaying marriage: The trends and the consequences*. Ensign Publishing.
- [26] Giddens, A. (2009). *Sociology* (6th ed.). Polity Press.
- [27] Haotanto, A. V. (2016). Marrying late: Pros & cons—Why it is no one else's business. *Journal of Asian Social Science*, 12(3), 33-42.
- [28] Inglehart, R., & Baker, W. E. (2000). Modernization, cultural change, and the persistence of traditional values. *American Sociological Review*, 65(1), 19-51.
- [29] Jaballah, Y. (2015). Psychological combustion of working women: A field study in the State of Setif. *Journal of Social Sciences*, (21), 50-68.
- [30] Karamat, K. (2016). Perceptions on implications of delayed marriage: A case study of married adults in Kuala Lumpur. *International Journal of Social Science and Humanity*, 6(5), 332-339.
- [31] Maharaj, P., & Shangase, T. (2020). Reasons for delaying marriage: Attitudes of young, educated women in South Africa. *Journal of Comparative Family Studies*, 51(1), 30-48.
- [32] Oppenheimer, V. K. (1988). A theory of marriage timing. *American Journal of Sociology*, 94(3), 563-591.
- [33] Sittan, F. (2013). *The delayed age of marriage for girls in urban society in Jordan: A study on a sample of Irbid City* [Unpublished master's thesis]. Yarmouk University.
- [34] Tong, R. (2009). *Feminist thought: A more comprehensive introduction* (3th ed.). Westview Press.
- [35] Wrekat, A. (2006). Trends of youth towards some aspects of traditional and modern marriage: Field study on Mutah University students. *Dirasat: Educational Sciences*, 33(2), 40-58.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.